Journal of Al-Turath University College (JATUC)
Open Access Journal
ISSN: 2074-5621
DOI: https://doi.org/10.63964/JATUC.43.2.2026.51
https://jatuc.uoturath.edu.iq/

دور الذكاء الاصطناعي في القضاء الجنائي

زهير عنيد الجادري
كلية القانون، جامعة التراث، بغداد، العراق.
* *البريد الإلكتروني للتواصل*: aljaderizuhair6@gmail.com

المستخلص
مما لا شك فيه ان الذكاء الاصطناعي يلعب دورا مهما في عمل محاكم الجزاء التحقيقية او الجزائية وعلى الامن السيبراني. لهذا فقد تطرق هذا البحث الى شرح بيان تأثير الذكاء الاصطناعي على الناحية القانونية من كافة مجالاتها ابتداء من التحقيق الى اصدار القرارات الجزائية وتنفيذها. كما تطرق البحث الى التجارب الدولية في تطبيق الذكاء الاصطناعي في محاكمها وتضمن البحث مناقشة تأثير الجرائم السيبرانية على سير العملية القضائية وتأثيره بشكل عام على المنظومة التقنية والمعلوماتية وأنواع الاختراق السيبراني وتطرق الى الامن الوقائي الرقمي إضافة الى تطرقه الى طرق ارتكاب هذا الذكاء للجرائم ذات المساس بالناحية القضائية وكيفية مكافحتها وكشف الأنشطة المشبوهة منها. كما تطرقت في بحثي هذا الى كيفية عمل النظام الهجين في محاكم الجزاء ولغرض سد النقص التشريعي في قانون العقوبات العراقي النافذ حاليا في مجال عدم تجريمه للجرائم السيبرانية فقد اقترحت في البحث مشروع قانون يتضمن تجريم كافة الاعمال التي لها علاقة في الامن المعلوماتي. كما تضمن البحث الاستنتاجات وكذلك توصيات التي تساعد الى تحقيق أهدافه.

الكلمات المفتاحية
النظام الهجين في القضايا الجزائية، خوارزميات الذكاء الاصطناعي، الذكاء الاصطناعي والقضاء، الذكاء الاصطناعي والقضايا الجزائية.

© 2026. This is an open access article under the CC by licenses http://creativecommons.org/licenses/by/4.0

1. المقدمة

شهد العالم في العقود الأخيرة تطورا تكنولوجيا متسارعا ادى الى ظهور تطبيقات متقدمة في الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات القانونية والقضائية فقد اصبح من الممكن استخدام هذه التقنيات في تحليل النصوص القانونية والبحث عن السوابق القضائية وتقديم دعم معلوماتي للقضاة والمحامين من خلال قراءة واستحضار ملايين القضايا الجزائية المحسومة داخليا وعالميا وقد ساهم هذا الدعم المعلوماتي في تسهيل الإجراءات القضائية وتحسين كفاءة العمل داخل المحاكم حيث يمكن للقاضي الجزائي ان يستحضر كل ما يتطلبه الحكم في القضايا المعروضة امامه بسرعة مذهلة نتيجة لعمل الخوارزميات وكأن هناك ملايين الموظفين يعملون على مساعدته لتكوين الأساس الذي يأهله للنطق بالحكم سواء كان بالإدانة او البراءة .

غير ان ادخال الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي يثير العديد من التساؤلات القانونية والعملية خاصة فيما يتعلق بمدى إمكانية الاعتماد على هذه التقنيات في اتخاذ القرارات القضائية وحدود استخدامها والمخاطر المحتملة التي تنجم عنها فالقضاء لا يقوم فقط على التحليل المنطقي للنصوص بل يعتمد على التقدير الانساني والعدالة في فهم الوقائع والظروف المحيطة في كل قضية معروضة امام المحاكم وخصوصا في القضايا الجزائية والامن السيبراني.

ومن هنا تبرز أهمية الدراسة المتواصلة والمتلاحقة المستمرة لهذا الموضوع من خلال دراسة وتحليل دور الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي وبيان اهم التحديات القانونية المرتبطة به مع عرض بعض التجارب المقارنة في هذا المجال.

2. مشكلة البحث

بتقديري ان الخوف من ان يفلت تأثير الذكاء الاصطناعي عن سيطرة العقل البشري نتيجة تغذيته بمليارات الخوارزميات والتي قد لا يكون بالمستطاع السيطرة على نتائجها لان الانسان خلقه الله سبحانه وتعالى يحمل أفكارا محددة يمكن ان نعرف مدى تأثير عملياتها على المجتمع ولكن عندما تتجمع المليارات منها لا تستطيع الانسانية تقدير تأثيرها السلبي خصوصا إذا وجه الذكاء الاصطناعي واسس على اعمال الشر والتدمير الذي تتسم به العقول البشرية. فالمشكلة في الخلط الحاصل بين عمل الالة الذكية والجهد البشري لتطبيق القانون إضافة الى صعوبة التصدي الى تأثير الجرائم الالكترونية والسيبرانية على عمل المجتمع بشكل عام والعمل القضائي الجزائي بشكل خاص.

3. اهداف البحث

تظهر أهمية الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء وهو الجهة التي تحافظ على سير العدالة واستقرار حياة المواطنين والدول والمهمة الأساسية في حماية المجمع من الجريمة والمحاسبة العادلة للمجرمين الذين يعتبرهم الفقه الحديث ضحايا أخطاء المجتمع الذين يجب اصلاحهم وإعادتهم الى المجتمع كأفراد صالحين عن طريق الجهد البشري و الذكاء الالي كما يهدف هذا البحث الى حماية المجتمع من الجرائم السيبرانية وفك التأثير السلبي للذكاء الاصطناعي على القرارات الجزائية وجعل القضاء بقيادة بشرية بالمساعدة التي تستطيع ان تضع امام القاضي معلومات هائلة جدا عن القضايا المعروضة امامها و من اهداف هذا البحث هو ان نصل الى نقطة التوازن بين عمل قاضي التحقيق والجزاء وعمل الذكاء الاصطناعي الذي يستند الى كم هائل من المعلومات مقابل قرار واحد الذي يستند الى فكر القاضي وان نعزز ثقة القضاء بنفسه على أساس ان الذكاء الاصطناعي هو من صنع العقل البشري ولولا هذا العقل لما خلق الذكاء الاصطناعي حيث يساعد القاضي في عمله ويجهز للقاضي ما يأمره به فالقاضي البشري هو من يصنع القرار . حيث يهدف البحث الى تحقيق التوازن بين عمل القاضي في مجال التحقيق والجزاء وبين استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي القائمة على وعدم

السماح له بالتحيز. فعلى الرغم من ان الذكاء الاصطناعي يستطيع معالجة كم هائل من البيانات الا انها تبقى في جوهرها نتاج العقل البشري ومن ثم فان دور الذكاء الاصطناعي ينبغي ان يقتصر على مساعدة القاضي في تحليل المعلومات وتقديم المؤشرات التقنية التي تساعده في عمله دون ان تحل محل الإرادة القضائية في اصدار القرار وبناء على ذلك يسعى البحث الى دراسة حدود الذكاء الاصطناعي في عمل قاضي التحقيق والمحاكم الجزائية في قضايا الجنح والجنايات وبيان اثر ذلك في تعزيز كفاءة العدالة الجنائية وحماية المجتمع ولا سيما في الجرائم المرتبطة بالأمن السيبراني.

4. منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج التحليلي حيث يحلل كيفية عمل الذكاء الاصطناعي وطريق التحليل المقارن بين تجارب بعض الدول كاستونيا والصين كما اعتمد البحث على المنهج الوصفي حيث يصف كيفية عمل الذكاء الاصطناعي واسس قراراته التي يضعها امام القاضي الجزائي وكذلك اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي الذي يفسر كيفية عمل خوارزميات الذكاء الاصطناعي والذي أحدث ثورة هائلة في مجال جمع وتحليل ملايين الاحتمالات لكي يصنع منها قرارا جزائيا واحدا يقدمه الى القاضي البشري جاهزا من كل النواحي.

5. هيكلية البحث

اتبع هذا البحث المنهج العلمي في التقسيم حيث يحتوي على المباحث التي تقسم بدورها الى مطالب والتي تقسم الى فروع وتبويب الارقام حسب الحاجة اليها.

المبحث الأول

مفهوم الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في العمل القضائي.

المطلب الأول

مفهوم الذكاء الاصطناعي

يقصد في الذكاء الاصطناعي مجموعة البرمجيات التي تمكن الحاسوب من محاكات بعض القدرات الذهنية للإنسان مثل التحليل والاستنتاج واتخاذ القرار وقد طورت هذه التقنيات بشل كبير في السنوات الأخيرة مما أدى الى استخدامها في مجالات متعددة ومنها المجال القانوني وينسب اسم الخوارزميات الى العالم المسلم الذي اخترعها وهو الخوارزمي باعتراف الغربيين حيث لا ينكرون ذلك وهذا ما يؤكد اثر العرب والإسلام على الحضارة الاوربية وهذا ليست تعصبا وانحيازا لكوني مسلما فبناء الحضارة لم يكن يوما في طفرة دون أساس ومن الطبيعي بحكم الزمن الاسبق ان تأثر الحضارة الاسلامية وعلمائها في بغداد على كل حضارات في العالم [1].

المطلب الثاني

تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء

ان من أبرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء هي

أولا: أنظمة البحث القانوني مثل نظام ويستلو ولكسوكز

وهذان البرنامجين يستعملان في مساعدة القضاة والمحامين على الوصول بسرعة الى السوابق القضائية والنصوص القانونية ذات الصلة بالقضية.
كما يوجد أنظمة أخرى مثل كومباس الذي يستخدم في المحاكم الامريكية لتقييم احتمال عودة الجاني للأجرام مرة أخرى. وباعتقادي ان ذلك لإدراك علماء الاجرام الى مدى اهمية نظرية (الخطورة الجنائية)

المبحث الثاني

المطلب الأول

كيفية مساعدة الذكاء الاصطناعي في التحقيق الجنائي.
يساعد الذكاء الاصطناعي الجهات التحقيقية في تحليل المعلومات والأدلة
بشكل سريع ودقيق من اهم هذه التطبيقات:

أ: تحليل الأدلة الرقمية.
ب: فحص الحواسيب والهواتف المحمولة.
ج: التعرف على الوجوه والصور حيث يقوم بمقارنة صور المشتبه بهم مع قواعد البيانات الجنائية وتحليل تسجيلات الكاميرات في أماكن الجريمة.
د: تحليل أنماط الجرائم من حيث دراسة الجرائم السابقة واكتشاف الأنماط
المتكررة كما تساعد المحققين في تحديد المشتبه به

دعم الذكاء الاصطناعي لعمل قضاة التحقيق .
حيث بدأت المحاكم الجزائية باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في دعم قضاة الجزاء في أعمالهم عن طريق
أ. تحليل السوابق القضائية في البحث في الاف الاحكام السابقة بسرعة كبيرة.
ب. تقديم القضايا المشابهة للقاضي بسرعة فائقة.

[1] - د نعيمة علي طه أكرم الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في القضاء مجلة جامعة الشارقة 2025 ص270

ج. إدارة القضايا القضائية في تنظيم الملفات وتسريع الإجراءات وتقليل التأخير في عمل المحاكم.
د. ترتيب الأدلة وتقديم الملخصات للقاضي.

استخدام الذكاء الاصطناعي في تنفيذ الاحكام
حيث يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في:
أ. إدارة المؤسسات الإصلاحية والسجون
ب. تقييم برامج إعادة التأهيل للمحكوم عليهم
ج. تحليل احتمالات العودة للجريمة

المبحث الثاني

التحديات القانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء

المطلب الأول

انحياز الخوارزميات
قد تتأثر نتائج الأنظمة الذكية بالبيانات التي تم تدريبها عليها وهذا قد يؤدي الى نتائج غير عادلة او منحازة في بعض الحالات وهنا تظهر أهمية التمييز بين مسؤولية المساهمين في صنع وبرمجة واستعمال خوارزميات الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني

المسؤولية القانونية عن الأخطاء التي يسببها الذكاء الاصطناعي بحق المجني عليهم:

يثير استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء تساؤلات مهمة حول المسؤولية القانونية في حال صدور نتائج خاطئة او مظللة فيجب علينا تحديد المسؤولية الجزائية عن الضرر الذي يصيب المجني عليه في حالة استعمال الذكاء الاصطناعي تحليلا خاطئا وأدى الى ضرر أصاب الجاني حيث يجرم الشخص البريء والمهم في هذه الفقرة مسؤولية القاضي الذي يعتبر راس الهرم في التسلسل القضائي والذي يجب أبعاده عن كل مسؤولية إذا كان حسن النية. ام الجهة التي صنعت الذكاء الاصطناعي ام الجهة القضائية التي سمحت أساسا باستعمال الالة الذكية في القضاء. وهنا تظهر أهمية القصد الجنائي الاحتمالي فاذا كان المبرمج لم يتخذ الحيطة من الاحتمال إيقاع الضرر في المجني علية واعتمد فقط على مهاراته وتسبب مثلا في حبس شخص غير مذنب بدلا من الجاني الأصلي فسيكون مسؤولا عن جريمة الايذاء الخطأ مثلا. او يسال القاضي التي اعتمد على المعلومات التي أدت الى اصدار حكم غير عادل على المتهم وخصوصا عندما يتعلق الامر بحريته او حياته او الجهة التي سمحت لبرمجيات الذكاء الاصطناعي التحكم بشكل ولو محدد في مجال القضايا الجزائية والذي يؤثر على استقلالية راي القاضي .
وفي تاريخ قضائنا الإسلامي يجب ان لا يتأثر القاضي حتى في حالته النفسية عندما يصدر القرار أي لا فرحا ولا غاضبا لان ذلك قد يؤثر على أحكامه في التشديد او التخفيف الذي قد لا يستحقه المتهم وان الاعتماد على البرامج الالية يضع ضغط غير مباشر على القاضي ويحول قرار القضائي الى قرار فني بحت ومن هنا أستطيع القول يجب ان يعلم القاضي[2]، كيف يستخدم التكنولوجيا الرقمية وكيف يضع المبرج المعلومات بالاتجاه الذي يخدم فلسفة آرائه السياسية او الأجتماعية .ولهذا يمكننا القول ان الذكاء الاصطناعي ليست محايدا بصورة مطلقة لان الخوارزميات والبيانات التي يعتمد عليها هي نتاج قرارات بشرية قد تتضمن اخطاء او تحيزات او افتراضات معينة.
ولأمر الحاسم في تحديد المسؤولية الجنائية عن الأخطاء القضائية أساسه القصد الجنائي الاحتمالي والذي هو نوع من أنواع القصد الجنائي الخمسة التي لا مجال للتوسع فيه في هذا البحث المحدد.

المبحث الثالث

التجارب الدولية في استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء الجنائي

المطلب الأول:

أولا: التجربة الاستونية
تعد هذه الدولة من الدول الرائدة في مجال العدالة الرقمية حيث طورت نظاما الكترونيا للفصل في بعض القضايا البسيطة.

ثانيا: تجربة الصين
فقد انشات الصين ما يعرف بالمحاكم الذكية التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي في إدارة القضايا وتحليل البيانات القضائية.

ثالثا: تجربة الولايات المتحدة الامريكية
تستخدم بعض المحاكم الامريكية أنظمة تحليلية مثل نظام كومباس لمساعدة القضاة في تقدير خطورة المجرمين حيث تلعب نظرية (الخطورة الجنائية) في الوقت الحاضر دورا كبيرا في تقدير العقوبة التي يستحقها الجاني فقد يتحير القاضي في حالة تقييده في مادة قانونية لا تكفي لكبح جناح خطورة المتهم الجنائية التي تجعل القاضي يعتقد ان هذه العقوبة قليلة بحقه كشخصية إجرامية ولكنه مقيد بالحد الأعلى للعقوبة استنادا لمبدأ قانونية الجرائم والعقوبات
إضافة الى ان بعض الدول الاوربية تم تطوير أنظمة الكترونية تساعد في الفصل في القضايا البسيطة مثل النزاعات المالية الصغيرة كقرار صادر وخاضع للاعتراض من قبل أطراف القضية.

[2] -د.ابراهيم السيد حسانين زايد المسؤولية الجزائية عن أخطاء الذكاء الاصطناعي مجلة روح القوانين 2023 ص1325

كما ان بعض الأنظمة في اسيا مثل الصين اعتمده على ما يعرف بالمحاكم الذكية التي تستعمل التكنولوجيا الرقمية في إدارة القضايا وتبادل الوثائق القانونية بين الأطراف

وتشير هذه التجارب الى ان استخدام الذكاء الاصطناعي يمكن ان يسهم في تسريع اجراءات القضايا المالية والجزائية [3].

ومع ذلك وبالرغم من التطور التقني في استونيا او الصين او الولايات المتحدة الامريكية لم تصل فيها الأنظمة القانونية فيها لمرحلة الاعتراف بالذكاء الاصطناعي كقاضي جزائي مستقل وانما اقتصر دوره الى تقديم توصيات او قرارات أولية في القضايا البسيطة مع بقاء الحكم النهائي بيد القاضي البشري حفاظا على ضمان العدالة الجنائية

ولكن يمكن القول انه هناك مشروع (القاضي الالي) الموجه الى القضايا المدنية الصغيرة مثل نزاعات العقود او الديون حيث يفصل النظام في القضايا التي تقل عن ٧٠٠٠ يورو ويمكن الطعن بها امام المحاكم الاعتراضية.

المطلب الثاني

التحديات القانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء الجزائي

ان التحديات القانونية للذكاء الاصطناعي تكشف عن قصور القواعد التقليدية في استيعاب هذه التقنية مما يستدعي تدخل المشرع لوضع إطار قانوني متوازن يحقق الابتكار ويحمي الحقوق في ان واحد اذ يثير الذكاء الاصطناعي تحديات قانونية بسبب طبيعته المعقدة وقدرته على اتخاذ قرارات شبه مستقلة ومن أهمها

أولا: تحديد المسؤولية القانونية للأفعال من اهم الاشكالات الناتجة عن اذكاء الاصطناعي

اذ يثور التساؤل حول من يتحمل المسؤولية عن اضراره الناتجة هل المبرمج ام المستخدم ام الجهة المالكة للنظام عندما يتخذ فيها النظام قراراته الذاتية

ثانيا: حماية البيانات والخصوصية

بسبب كون أنظمة الذكاء الاصطناعي تعتمد على كميات ضخمة من البيانات مما يثير مخاوف تتعلق بانتهاك الخصوصية وسوء استخدام البيانات الشخصية او تسريبها وخصوصا في ضعف الأطر التشريعية في بعض الدول.

ثالثا: التحيز او التمييز الخوارزمي

قد تتضمن الخوارزميات تحيزات غير مقصودة ناتجة عن البيانات المستخدمة في تدريبها مما يؤدي الى قرارات تمييزية خاصة في مجالات حساسة مثل العدالة الجنائية والتوظيف

رابعا: الشفافية وقابلية التفسير

تعاني بعض أنظمة الذكاء الاصطناعي لا سيما المعتمدة على التعليم العميق من صعوبة كيفية تفسير واتخاذ القرار وهو ما يعرف (بالصندوق الأسود) مما يعيق الرقابة القانونية والمسائلة.

خامسا: الاعتراف القانوني بالذكاء الاصطناعي.

هناك جدل حول ما إذا كان ينبغي منح أنظمة الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية مستقلة او الإبقاء على تحميل المسؤولية للأشخاص الطبيعيين المرتبطين بها .

سادسا: الامن السيبراني يمكن ان تكون أنظمة الامن السيبراني عرضة للاختراق او التلاعب مما قد يؤدي الى نتائج خطيرة خصوصا في القطاعات الحيوية مثل القضاء والأنظمة المالية.

سابعا: الفراغ التشريعي

لا تزال عدد من الأنظمة القانونية ومنها قانون العقوبات العراقي تفتقر الى نصوص خاصة تنظم الذكاء الاصطناعي[4] مما يخلق فجوة بين التطور التقني وبين التنظيم القانوني فمثلا هل يعتبر استيلاء الجاني على الاموال الموجودة في حساب المجنى عليه والذي يسحبها الجاني (الهكر) بطرق الاحتيالية جريمة سرقة ام جريمة احتيال واستنادا لقانون العقوبات العراقي هناك فرق كبير بين عقوبة السرقة التي قد تصل عقوبتها الى السجن المؤبد وعقوبة جريمة الاحتيال التي عقوبتها في المحاكم لا تصل الى اكثر من الحبس مدة سنتين واذا اعتبرت المحكمة ان هذا الفعل يتضمن الجريمتين يجب الحكم بهما على ان ينفذ الحكم الأشد المادة (١٤١) عقوبات وهذا مما يدعونا الى الدعوة لوضع قانون خاص بالجرائم الالكترونية.

المبحث الرابع

إثر الذكاء الاصطناعي على الجرائم السيبرانية

المطلب الأول:

مفهوم الاختراق السيبرانيةان اول ما يتبادر الى الذهن عندما سماع (الجرائم السيبرانية) ان هناك اختراق سيبراني وهو يعني الدخول غير المشروع الى الأنظمة المعلوماتية او الشبكات او الأجهزة بقصد الاطلاع على البينات او تعديلها اوتعطيها حيث يدخل هذا المفهوم ضمن نطاق الامن السيبراني والذي يهتم بحماية البينات والشبكات والأنظمة الألكترونية.

[3] -د- رشا تقي الدين الذكاء الاصطناعي والنظام القضائي تجارب عالمية جامعة المنصورة 2024 ص15

[4] - د- احمد كريم عبد الله القصور التشريعي في مواجهة جرائم الذكاء الاصطناعي جامعة البصرة 2024

أدى التطور في الذكاء الاصطناعي الى تحولات عميقة في مجال الامن السيبراني حيث لم يعد دوره مقتصرا على الاستخدامات المشروعة بل امتد ليؤثر بشكل مباشر على طبيعة الجرائم المعلوماتية ومن بينها الاختراق السيبراني فقد أصبح الذكاء الاصطناعي سلاحا ذو حدين فهو أداة للحماية واداة لارتكاب الجرائم السيبرانية.

المطلب الثاني:
تأثير الذكاء الاصطناعي في ارتكاب الجرائم السيبرانية:

طبيعة ارتكاب الجرائم السيبرانية

يعد الاختراق السيبراني من أخطر أنواع الجرائم المعلوماتية وذلك بسبب
1-سهولة ارتكابه
2-صعوبة اكتشافه
3-طبيعته العابرة للحدود

ولكن ماهي أنواع الاختراق السيبراني

ممكن تصنيف الاختراقات السيبرانية الى عدة أنواع حسب الهدف من نوع الاختراق :

1- الاختراق بهدف التجسس ويعد هذا الاختراق من أخطر انواعه لاتسامه بالصفة العدوانية وخطورته تكمن في تدمير المعلومات المستهدفة وإيقاف العمل بها واستعمالها ضد مصالح الدولة المخترقة مما يؤدي الى تعريض امنها القومي للخطر الجسيم خصوصا في المجالات العسكرية إضافة الى تعطيل مصالح الناس الحيوية كالحاسبات وتعطل الانترنت وعلية يمكننا القول ان المصالح المستهدفة في الاختراق هي [5]:
ا-البيانات الحكومية
ب-المعلومات شخصية
ج-تهديد الامن الوطني

2- الاختراق المالي ان هذا النوع يعد الأكثر شيوعا واوسعها في حياتنا العملية فهو منتشر وشامل لكافة القارات ويستهدف ملايين الحسابات والبيانات البنكية وسرقة بطاقات الدفع.
3- اختراق الأنظمة وتعطيل الخدمات العامة للناس والتعرض للبنية التحتية.
4- الاختراق بدافع الانتقام او الابتزاز مما جعل اعتبار هذا الاختراق من الجرائم الارهابية حيث يتم تهديد المجني عليهم بنشر المعلومات الخصوصية للضحية وهذا ما يطلق عليه اصطلاحا بالابتزاز الالكتروني.

مخاطر الاختراق السيبراني
ويمكننا القول ان هناك مخاطر متعددة للجريمة السيبرانية وهي:
المخاطر الاقتصادية من حيث تسببها في خسائر مالية جسيمة للدولة والافراد فمثلا تعطيل الاعمال المتعلقة بالحاسبات اذ نلاحظ ان معظم حياتنا اليومية متوقفة عليها او تعطيل حركة الطيران او سير القطارات او إيقاف عمل المستشفيات يسبب اضرار مادية واقتصادية جسيمة حيث تمس وتضر هذه الجرائم مجتمعات باسرها.
مخاطر اجتماعية: خصوصا ونحن في مجتمعات عربية وإسلامية نهتم بالسمعة والخصوصيات وخصوصا بالنسبة للسيدات الاتي يحرص المجتمع بشدة للحفاظ على سمعتهن وحياتهن الشخصية فانتهاك خصوصية الناس وتدمير سمعتهم يؤدي الى اضرار بالغة بالمجتمعات.
المخاطر الأمنية وكما بينا سابقا ان الجرائم السيبرانية تهدد كافة مؤسسات الدولة واختراق امنها الداخلي والخارجي والتي قد تصل عقوبته للإعدام حسب المادة ١٥٦ من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩

الامن الوقائي الرقمي
وهو نوع من أنواع الوقاية من الاختراق السيبراني
وعلى مبدا الوقاية خير من العلاج: تتبع الدول والشركات التي تعتمد في عملها على التقنية المعلوماتية الكثير من الخطوات الوقائية ومنها.
استخدام كلمات للباسوورد قوية ولا يمكن اختراقها بسهولة.
القيام بتحديث الانظمة بشكل مستمر حتى لا يمكن ملاحقة شبكاتها الذكية بسهولة.
تعقد الجهات المسؤولة عن الحفاظ على امنها السيبراني بالتوعية القانونية لكي يدرك الجناة خطورة هذه الجرائم والعقوبات التي قد يتعرض لها الجاني في حالة اختراقه للمنظومة السيبرانية بكافة اشكالها. حيث ان الجريمة السيبرانية باعتقادي هي تطوير للجريمة العادية فعقلية الجناة تتطور وتحاول ان تجد طرق ووسائل جديدة لارتكاب الجرائم تواكب التطور العلمي في الحياة.

[5] -د. اسلام جمعة مصطفى جمعة جريمة اختراق الامن السيبراني وحماية البيانات في القانون المصري المجلة القانونية جامعة القاهرة مصر 2022ص717

المبحث الخامس

طرق ارتكاب خوارزميات الذكاء الاصطناعي للجرائم الجنائية

المطلب الاول: ائتمة وزيادة سرعة الهجمات
ويعني ذلك انه يمكن ان ينفذ هجمات على نطاق واسع بسرعة كبيرة وتكون النتيجة تضاعف عدد الهجمات وصعوبة التصدي له.
ثانيا: الهجمات الذكية وهي قادرة على تغيير أسلوب الهجوم تلقائيا مما يجعل الهجوم أكثر تعقيدا واقل قابلية للكشف.
ثالثا: الاحتيال المتطور عن طريق التزييف العميق حيث يستطيع استخدام التقنيات في توليد الصوت والصورة بشكل مزيف فمثلا يمكن ان يقلد صوت مدير شركة للتحويل المالي وهذا يعتبر من جرائم الاحتيال الالكتروني المدعومة بالذكاء الاصطناعي المعاقب عليه وفقا للمادة ٤٥٦ من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩.
رابعا: اختيار الضحايا عن طريق تحليل بياناتهم حيث يمكن للذكاء الاصطناعي من تحليل كميات ضخمة من البيانات لتحديد الأهداف الأكثر عرضة للهجوم.

المطلب الثاني
تأثير الذكاء الاصطناعي في مكافحة الاختراق الالكتروني:

فهو أداة قوية في كشف التهديدات السيبرانية عن طريق تحليل سلوك الشبكة واكتشاف الأنماط غير الطبيعة قبل حدوث الاختراق الجنائي مثل سرقة المعلومات التي تؤدي الى سرقة الأموال او اسرار الدول وارتكاب جرائم أخرى خطيرة كما يستطيع الذكاء الاصطناعي من الاستجابة السريعة في ايقاف الهجوم تلقائيا وعزل النظام المصاب بالهجمات السيبرانية والتنبؤ بالهجمات حيث يحلل البيانات السابقة ويمكن بذلك توقع الهجمات القادمة وتحسين التحقيق الجنائي.

الصعوبات والتحديات القانونية الناتجة عن الذكاء الاصطناعي ومن اهم هذه المشاكل هي:

صعوبة تحديد المسؤولية الجنائية هل الجاني هو المبرمج او المستخدم او النظام نفسه وذلك لصعوبة تحديد المسؤول لتداخل المهام التي ساهمة في ارتكاب جريمة السرقة او اختراق المعلومات التي تهدد امن المجتمع باسره وذلك لان الهجمات السيبرانية أكثر تعقيدا واقل وضوحا تطبيق (الاختصاص الشامل) في محاكمة ومعاقبة مرتكبي الجرائم السيبرانية. ولتوضيح ذلك نقول في مجال التطبيق المكاني للقانون الجنائي على الجناة ان هناك جرائم تختص بها كافة القوانين الجنائية في دول العالم في محاكمة الجناة استثناء من مبدا الاختصاص المكاني لمحل وقوع الجريمة ويدعى هذا المبدأ (الاختصاص الشامل) حيث ان جرائم الامن السبراني ليس لها حدود معينة ومواقع محددة وهي ذات ضرر شامل لجميع الدول فأينما يضبط الجناة من مرتكبي الجرائم السيبرانية فان القانون الجنائي لهذه الدولة ينطبق عليهم 4[6]

التكييف القانوني للجرائم السيبرانية
تعد الجرائم السبرانية من الجرائم المخلة بالشرف اذ انها تحسب من جرائم الاحتيال وجرائم التجسس على الافراد او الدول وغالبا ما تكون عقوبتها الإعدام وذلك لضررها الكبير على الدولة ومواطنيها. كما يمكن ادراج هذه الجرائم ضمن الجرائم المعلوماتية وجرائم الاحتيال الالكتروني وجرائم الاعتداء على الانظمة المعلوماتية.
دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجرائم السيبرانية
حيث يساعد على:
مكافحة الجرائم الالكترونية.
الاحتيال الرقمي.
سرقة البيانات.
اذ يمكن للذكاء الاصطناعي كشف الأنشطة المشبوهة وتحليل الهجمات السيبرانية بسرعة

المبحث السادس
النظام الهجين

الذكاء الاصطناعي + القاضي البشري
يقوم كادر المحكمة المختصة بالقضية بالخطوات التالية:
أولا: يتم ادخال تفاصيل القضية في النظام مثل:

- وقائع الجريمة.
- اقوال الشهود.
- الأدلة الجنائية مثل التقارير الطبية وكافة وقائع القضية الجزائية
- دفاع المتهم ومطالعة المحامي
- السوابق القضائية المشابهة

[6] - د. عثمان غازي صالح و د. براء منذر كمال المسؤولية الجنائية المباشرة لتقنيات الذكاء الاصطناعي مجلة العلوم القانونية والسياسية في العراق 2025 ص8

ثانيا: يقوم الذكاء الاصطناعي بالتحليل الالي للقضية مقارنة الوقائع مع القانون والنصوص ذات الصلة
تحليل السوابق القضائية.
تحديد المادة القانونية المناسبة.
اقتراح نوع العقوبة كالسجن او الحبس او الغرامة او إيقاف التنفيذ.
وهنا نرى ان هذا النظام يعمل كمساعد قانوني مهم لتقليل الخطأ البشري والتحيز.

ثالثا: يقوم الذكاء الاصطناعي في القضية بأصدار الحكم المبدئي ويشمل:
نوع العقوبة ومدتها.
الأساس القانوني للحكم.
لا يعتبر هذا الحكم نهائيا حيث يجب اتخاذ الإجراءات التالية:
يبلغ المتهم بالحكم المبدئي.
يمنح المتهم حق الاعتراض عليه خلال مدة محدودة حيث يستطيع هو او محاميه تقديم مستندات إضافية او بينات توضح نقاط الدفاع الإضافي.
مراجعة القاضي البشري للقرار الذي أصدره الذكاء الاصطناعي حيث يراجع جميع البيانات والتحليل الذي قدمه النظام.
الملاحظات التي قدمها المتهم.
الظروف الإنسانية والاجتماعية للقضية.
وتهدف هذه الاجراءات الى ضمان العدالة والشرعية وعدم ترك القرار للأدلة الذكية.

رابعا: اصدار الحكم النهائي

بعد مراجعة القاضي لكافة ظروف القضية يقرر:
اعتماد الحكم كما اقترحه الذكاء الاصطناعي تعديل العقوبة او نوعها حسب تقديره
رفض الحكم إذا اقتنع ان هناك خطا او قصور في التحليل.
إذا اقتنع القاضي بالحكم يتم تنفيذ العقوبة الحبس او الغرامة مثلا
النظام الاصطناعي يمكن ان يتابع تنفيذ القرار الكترونيا [7].

في حالة اعتراض المتهم:
تنتقل الى جلسة الاستئناف امام قاضي اخر يقوم النظام بتقديم دعما تحليليا للقاضي الجديد.

مزايا النظام الهجين:
1-: الحياد حيث لا رشوة لا انحياز للأقارب او للطبقات الاجتماعية.
2تسريع العملية القضائية حيث يحلل الاف السوابق القضائية بسرعة كبيرة.
3-الدقة القانونية اذ يقلل الأخطاء في تطبيق النصوص القانونية وضمانات العدالة من خلال اشراف القضاء البشري على كافة ظروف القضية.
وعلى ذلك يكون النظام الهجين قد حقق التوازن بين المثالي والمطلوب بين العدالة الإنسانية وكفاءة الذكاء الاصطناعي حيث ان الاخير يحقق التوازن بين القوة التحليلية للذكاء الاصطناعي ومعرفة واشراف القاضي البشري.
ومن هذا نستنتج ان الذكاء الاصطناعي يساعد القاضي ولكن لا يحل محله حيث يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل القضايا وجمع المعلومات والتنبؤ بنتائج بعض القضايا اذ يساهم في تسريع الفصل في المنازعات وتقليل التكاليف والازدحام في القضايا في المحاكم الجزائية.

المبحث السابع

المطلب الأول

مشكلة انحياز الخوارزميات في اصدار الاحكام او تقدير وتحليل الحالة:
من ابرز المشاكل التي تنشا نتيجة استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء بشكل عام والقضاء الجنائي بشكل خاص هي انحياز الخوارزميات التي تعتمد عليها الأنظمة الذكية وبالرغم من انها ليست انسان له مشاعر او مصالح مادية الا ان الانحياز يمثل الأفكار التي يضعها الانسان والبيانات التي يعتقد بانها صحيحة من ناحية خدمة المجتمع والتي قد تؤدي الى نتائج غير دقيقه او غير عادلة في بعض الأحيان كطريق الشر ويمكنني القول انه لو سيرت خوارزميات الذكاء الاصطناعي الى طريق الشر والتدمير والذي هو موجود في الطبيعة الإنسانية لسبب اضرار للبشرية لا يمكن توقعها او وصفها وهذا ما تخاف قوى الخير منه لأنها لا تعرف مدى تأثير مليارات الخوارزميات على مصير البشر الذي وعلى مدى التاريخ تم قتل الملايين منهم ابتداء من حروب السيوف الى الاسلحة النووية ولا زال نزيف البشرية مستمرا الى يومنا هذا.

المطلب الثاني
تأثير الذكاء الاصطناعي على الامن السيبراني

[7] د.اسامة سيد محمد يوسف اللبان دور الذكاء الاصطناعي في القضاء الجنائي في القضاء الجنائي مجلة الدراسات القانونية 2025ص705

لقد جرم قانون العقوبات العراقي كل أنواع التجسس على اسرار الدولة او المواطن العراقي في المادة ١٥٦ عقوبات والتي تعاقب على التجسس بالإعدام لما لهذه الجريمة من تأثير على أسس المجتمع وكشف اسراره لبقية الدول سواء كانت صديقة او معادية فقد تأدي هذه الجريمة الى توقف الحياة التكنولوجية في الدولة نتيجة لاختراق الأعداء للأمن السيبراني الذي يمثل عصب الحياة للدولة في هذه الأيام حيث اصبح الذكاء الاصطناعي أداة مهمه في تعزيز الامن السيبراني ومكافحة الجرائم الالكترونية وذلك بسبب قدرته على تحليل كميات هائلة من البيانات الرقمية واكتشاف الأنماط غير الطبيعية في الشبكات والأنظمة المعلوماتية وبفضل الخوارزميات المتقدمة يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي ان تراقب حركة البيانات داخل الشبكة الحاسوبية وتكتشف محاولات الاختراق او الهجمات الالكترونية في مراحلها المبكرة الامر الذي يساعد على الحد من الاضرار الناتجة عن تلك الجرائم .

كما يسهم الذكاء الاصطناعي في دعم الجهات الأمنية والقضائية في تتبع الجرائم الالكترونية مثل جرائم الاختراق المعلوماتي والاحتيال الالكتروني وسرقة البيانات واسترجاع المعلومات المحذوفة وربطها في مصادرها الاصلية. وقد أصبح هذا الدور أكثر أهمية في ظل تزايد الاعتماد على الوسائل الرقمية في الحياة اليومية الامر الذي أدى الى ظهور أنماط جديدة من الجرائم التي تستهدف الأنظمة المعلوماتية والبنية التحتية الرقمية للدول.

ومن ناحية أخرى لا يقتصر دور الذكاء الاصطناعي على حماية الأنظمة المعلوماتية فحسب بل يمكن ان يستعمل في تنفيذ هجمات الكترونية أكثر تعقيدا مثل الهجمات الالية للبرمجيات الخبيثة المتطورة التي تستخدم (التعلم الالي) أي التي تعطي أوامر لنفسها للتكيف مع أنظمة الحماية والخوف من ان يتغلب الشر

لذلك أصبح من الضروري تطوير أسس قانونية وتشريعية تنظم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال الامن السيبراني بما يحقق التوازن بين الاستفادة من هذه التقنيات في حماية المجتمع من الجرائم الالكترونية وبين حماية الحقوق والحريات الفردية بحجة الامن السيبراني. فلا يجوز للدولة مثلا قطع الانترنت لقيام المظاهرات الشعبية السلمية بحجة الامن القومي وحماية مصالح الدولة من الاختراق.

المطلب الثالث

الفراغ التشريعي في الامن السيبراني:

نلاحظ ان التشريع العراقي وبالرغم من افتقاره الى قانون خاص بالجرائم الالكترونية لا يخلو من نصوص يمكن تكييفها لمواجهة بعض هذه الجرائم الا ان هذا التكييف يظل قاصرا عن استيعاب الطبيعة التقنية المعقدة لهذه الجرائم مما يبرر الحاجة الى تدخل تشريعي خاص بالجرائم الذكاء الاصطناعي والامن السبراني [8].

بعد عدة محاولات لإصدار قانون يعاقب على جرائم الامن السيبراني في العراق

صدرت مسودة تشريع ارسلت الى البرلمان للتصديق عليها ولكنه لم ترى النور كقانون نتيجة للانتقادات التي وجهة اليه كونه واسعا في مفاهيمه فقد يكون رقيبا ومحددا لكثير من فئات المجتمع وخصوصا العمل في الصحافة هذ يقيد عملهم وعمل العاملين في وسائل التواصل الاجتماعي وكذلك كونه شديد في عقوباته السالبة للحرية وغراما ته الكبيرة. وهذا يعني انه لا يوجد تناسب بين الجريمة والعقوبة وهذا لا يجوز من ناحية العدالة الجنائية. لذلك فقد استمر القضاء العراقي في تطبيق مواد قانون العقوبات لعام ١٩٦٩ على الجرائم السيبرانية اذ لم تكن وقت صدوره معروفة.

وقد فكرت ان استغل هذا البحث لوضع مسودة قانون يمكن ان يكون نواة لقانون شامل يعاقب على كافة الجرائم السيبرانية التي اخذ تنتشر بسرعة انتشار الظلم وهيمنة القوة في العالم

النصوص المقترحة ومزاياها:

قانون مكافحة الجرائم الالكترونية والسسيبرانية

المادة الأولى: يقصد بالمصطلحات الاتية ما يلي:

أولا: الجريمة الالكترونية: هي كل فعل يرتكب باستعمال الحاسب الالي او الشبكة المعلوماتية او غير ذلك من وسائل تقنية المعلومات والتقنيات السيبرانية معاقب عليها وفق احكام هذا القانون وتسبب اضرارا مادية او معنوية للدولة او الافراد الطبيعية او المعنوية.

ثانيا: الحاسب الالي: كل جهاز الكتروني يحتوي على نظام معالجة البيانات بالتخزين او الارسال او الاستقبال او التصفح ويشمل ذلك الهواتف الذكية بكافة أنواعها.

ثالثا: البيانات الالكترونية: كل معلومة مخزونة او مرسلة رقميا.

المادة الثانية جريمة الاحتيال الالكتروني

يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات كل من استولى عمدا على مال منقول مملوك للغير او منفعة عن طريق استخدام الوسائل الالكترونية باستعمال الطرق الاحتيالية.

المادة الثالثة: التهديد بالابتزاز الالكتروني:

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل من قام بتهديد شخص عبر الوسائل الالكترونية لحمله على القيام او الأمتناع عن عمل للحصول على منفعة له او لغيره.

المادة الرابعة: جريمة الدخول غير المشروع:

يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد عن سنة كل من دخل او اخترق عمدا دون وجه حق الى نظام معلوماتي مملوك للغير.

ويعتبر ظرفا مشددا:

[8] Richard Berk et al FAIRNESS IN CRIMINAL JASTICE risk Assessments the State of Art 2015 p 3

أولا: اذ ترتب على دخول النظام الالكتروني حذف او تغيير او افشاء بيانات.
ثانيا: إذا كانت البيانات تعود الى جهة حكومية او كانت تحتوي على معلومات حيوية.

لمادة الخامسة:

تعتبر الجرائم المرتكبة وقفا لهذا القانون جرائم مخلة بالشرف.

ونلاحظ ان مسودة هذا القانون المقترحة من قبلي تساهم في احتواء الجرائم السيبرالية المرتكبة في الوقت الحاضر وهي بعيدة عن الشدة في العقوبات ومتوافقة مع حقوق الانسان وشاملة للجرائم الالكترونية المرتكبة في العراق وتكون خاضعة للتعديل في المستقبل.

المبحث السابع: الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:
أولا: لقد اثبت الذكاء الاصطناعي قدرته على تعزيز كفاءة العمل في مرحلة التحقيق الجنائي من خلال تحليل الأدلة الرقمية والمادية بسرعة ودقه تفوق كثيرا الوسائل التقليدية .

ثانيا: يساهم الذكاء الاصطناعي في تسريع إجراءات العدالة الجنائية عبر تنظيم القضايا وتحليل السوابق القضائية مما يقلل الازدحام في عدد القضايا المحاكم الجزائية.

ثالثا: يمثل الذكاء الاصطناعي أداة مساعدة للقاضي وليس بديلا عنه اذ يظل القرار القضائي النهائي خاضعا للسلطة التقديرية للقاضي وهو الذي يصدره.

رابعا: اظهر استخدام الذكاء الاصطناعي أهمية كبيرة في كشف الجرائم الحديثة اذ ان المجرمين غالبا ما يطورون أساليب اخفائهم للأدلة التي تسهم في ادانتهم امام المحاكم وخصوصا الجرائم السيبرانية منها والتي يصعب كشفها والتعامل معها بالوسائل التقليدية.

خامسا: يثير الاعتماد على الذكاء الاصطناعي إشكاليات قانونية أبرزها المسؤولية عن الأخطاء التقنية وإمكانية وجود تحيز في خوارزميات الذكاء الاصطناعي.

سادسا: لا تزال الأنظمة القانونية الجزائية تعاني قصورا في كيفية وضع خوارزميات الذكاء الاصطناعي في خدمة المجال الجنائي.

سابعا: قد يؤدي التشتت في استعمال خوارزميات الذكاء الاصطناعي الى المساس بضمانات المحاكمة العادلة وحقوق المتهم إذا لم يخضع لضوابط قانونية ويستعمل بأيدي تتقن أسس هذا الذكاء.

6. التوصيات

أولا: ضرورة وضع تشريع خاص ينظم عمل الذكاء الاصطناعي في المجال الجنائي ويحدد نطاقه وضوابطه ومسؤولياته القانونية وقد وضعت في متن هذا البحث مشروع قانون يصلح كأساس لقانون دائم لمحاربة الجرائم الالكترونية والرقمية ويضبط الامن السيبراني للعراق.

ثانيا: ان يكون استخدام الذكاء الاصطناعي مكملا للعمل القضائي وليس بديلا عنه حيث يكون القرار الجزائي النهائي بيد قاضي المحكمة.

ثالثا: تطوير برامج تدريبية للقضاة وأعضاء الادعاء العام والمحققين حول التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي للأدلة الرقمية وانشاء بنية تحتية رقمية متطورة تشمل قواعد بينات جنائية متكاملة تدعم عمل الذكاء الاصطناعي في مراحل التحقيق والمحاكمة.

رابعا: وضع ضمانات قانونية لحماية البيانات الشخصية وخصوصية الافراد عند استخدام الأنظمة الذكية في التحقيق والمحاكمة.

خامسا تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الجرائم السيبرانية وتبادل الخبرات في استخدام الذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية.

سادسا: اعتماد مبدا الشفافية في الخوارزميات المستخدمة لضمان إمكانية مراجعتها والتأكد من خلوها من التحيز.

سابعا: تشجيع وتوسيع مبادرة اعتماد المعهد القضائي العراقي على مادة الذكاء الاصطناعي والعمليات القضائية ضمن مناهجه الدراسية كما إشارة الى ذلك منظمة اليونسكو.

7. المصادر

[1] د. احمد كريم عبد الله القصور التشريعي في مواجهة جرائم الذكاء الاصطناعي جامعة البصرة ٢٠٢٤
[2] د- إبراهيم سيد حسانين زايد المسؤولية الجزائية عن أخطاء الاصطناعي مجلة روح القوانين مصر
[3] د- اسلام مصطفى جمعة مصطفى جريمة اختراق الامن السيبراني وحماية البيانات في القانون المصري المجلة القانونية جامعة القاهرة 2022
[4] د. رشا تقي الدين الذكاء الاصطناعي والنظام القضائي تجارب علمية جامعة المنصورة 2024 .
[5] د عثمان غازي صالح و د. براء منذر كامل المسؤولية الجنائية المباشرة لتقنيات الذكاء الاصطناعي مجلة العلوم القانونية والسياسية 2025

[6] د- نعيمة علي طه الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في القضاء مجلة جامعة الشارقة 2025
[7] د. رفعت عبد الحميد زغلول الذكاء الاصطناعي والقانون التحديات القانونية والأخلاقية القاهرة دار النهضة العربية 2022
[8] د .علي فهد العاني الجرائم المعلوماتية والأدلة الرقمية عمان دار النشر والتوزيع ٢٠٢١
[9] د أبو الوفا احمد نظرية الاثبات في المواد الجنائية دار النهضة العربية القاهرة 2018
[10] د محمد شحاتة شعبان دور الذكاء الأصطناعي في القضاء الجنائي مجلة العلوم السياسية والقانون المجلد8 العدد37 المانيا 2023
[11] د- إبراهيم السيد حسانين زايد العدالة الربوتية في القضاء الجنائي بين النظرية والتطبيق مجلة البحوث القانونية والاقتصادية جامعة المنصورة مجلد14 2024
[12] د. عمر هلالي جنداري الجميلي المسؤولية عن اخطاء ال,كاء الاصطناعي القاهرة دار مصر للنشر 2025
[13] د .. محمد حامد المسؤولية الجنائية عن استخدام الذكاء الاصطناعي دبي دار النهضة العلمية ٢٠٢٤
[14] د. مروة السيد الحصاوي السياسات الجنائية في مواجهة التقنيات الرقمية والجرائم السبرانية القاهرة 2023
[15] د. عمار عباس الحسيني والاتجاهات الحديثة في المسؤولية الجنائية القاهرة 2026
[16] د. محمد نيد سعيد ورشيد بركي تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل السلوك والتنبؤ عن الجرائم المغرب مجلة المعرفة العدد الرابع عشر ٢٠٢٤
[17] م .م ياسر عبد المنعم محمد الذكاء الاصطناعي ودوره في القانون الجنائي مجلة الجامعة العراقية المجلد202
[18] قانون العقوبات رقم 111سنة 1969
[19] قانون الأحوال الشخصية المعدل رقم188 سنة 1959
[20] أصول المحاكمات الجزائية رقم 23 لسنة 1973 المعدل
[21] قانون العفو العام رقم 1 لسنة 2025
[22] Richard Berk et al FAIRNESS IN CRIMINAL JASTICE risk Assessments the State of Art 2015 p3

Journal of Al-Turath University College (JATUC)
Open Access Journal
ISSN: 2074-5621
DOI: https://doi.org/10.63964/JATUC.43.2.2026.51
https://jatuc.uoturath.edu.iq/

The Role of Artificial Intelligence in Criminal Justice

Zuhair A. Aljadri

College of Law, Al-Turath University, Baghdad, Iraq.

*Correspondence email: aljaderizuhair6@gmail.com

KEYWORDS

Hybrid systems in criminal cases; artificial intelligence algorithms; artificial intelligence and the judiciary; artificial intelligence and criminal cases.

ABSTRACT

There is no doubt that artificial intelligence plays an important role in the functioning of investigative and criminal courts, as well as in cybersecurity. This research addresses the impact of artificial intelligence on the legal field in all its aspects, starting from investigation procedures to the issuance and enforcement of criminal decisions. The study also examines international experiences in applying artificial intelligence within judicial systems. It further discusses the impact of cybercrimes on the judicial process and their overall effect on technological and information systems, including types of cyberattacks and aspects of preventive digital security.

In addition, the research explores how artificial intelligence can be involved in committing crimes that affect the judicial domain, as well as methods for combating such crimes and detecting suspicious activities. The study also highlights the implementation of a hybrid system within criminal courts.

To address the legislative gap in the currently applicable Iraqi Penal Code, particularly the lack of explicit criminalization of cybercrimes, the research proposes a draft law that criminalizes all acts related to information security. Finally, the study presents key findings and recommendations aimed at achieving its objectives.

© 2026.This is an open access article under the CC by licenses http://creativecommons.org/licenses/by/4.0